

المدير العام لهيئة الإشراف على التأمين د. عمار ناصر آغا:

لجنة حل النزاعات تتلقى شكاوى أطراف النزاع وقرارها ملزم لتفاعل بانتعاش قطاع التأمين مع إعادة الإعمار



الوطن

هيئة الإشراف على التأمين هي الرقيب المباشر على السوق التأمينية في سوريا، ومهتمتها الأساسية ضبط معايير الجودة في القطاع، من خلال مراقبة الخلل والتوجيه بتصحيحه، وتقديم الاقتراحات والبدائل لتحقيق ذلك، كما يفترض أن تؤسس لبنيّة تشريعية مقاومة لصدمات الفساد والاسترخاص غير المشروع في القطاع، وهي كثيرة، ونجاح ذلك يفترض من الهيئة مروحة واسعة النطاق من الصلاحيات، واعتبارها جهة إشرافية مستقلة فلا يمكنها وضع نفسها موضع المنحاز لأي طرف، سوى للمصلحة العليا في العمل التأميني لتكون الضامنة لجودته.

وهذا ما يؤكده المدير العام لهيئة الإشراف على التأمين عمار ناصر آغا الذي فرد أوراق الملف التأميني أمامنا بدقة، متحاشياً الدخول في التفاصيل، التي لا تكاد تنتهي، فاختار مبدأ خير الكلام ماقلَّ ودلَّ، ياجاباته عن أسئلة الحوار المخصص للملحق الذي نفرد في السطور التالية:

الهيئة هي خط دفاع قوي في مواجهة الفساد

و خاصة السيارات والمسؤوليات الناجمة عنه حيث يصدر ما يزيد على مليون عقد تأمين سيارات إلزامي عن إدارة تجمع التأمين في الاتحاد السوري لشركات التأمين، وكذلك التأمينات الشخصية وبشكل خاص منها التأمين الصحي الذي يزيد عدد المؤمنين فيه على ٧٠٠ ألف مؤمن.

ما دور الهيئة في ضبط الإشكالات التي قد تسلكها بعض الشركات التي تسعى لتحقيق أرباح على حساب جودة خدماتها؟

تلقى الهيئة كل شكاوى التأمين وتعمل على معالجتها بما يرضي أطراف النزاع ويحقق العدالة بينها ويضمن حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدن من أعمال التأمين وشركات التأمين، وفي سبيل ذلك توجد لجنة لحل نزاعات التأمين في الهيئة للنظر

ودعم الاقتصاد بشكل عام، وتتخذ الهيئة الإجراءات اللازمة لعلاج بعض الظواهر السلبية التي قد تشهدها السوق والتي تضر بمصالح الشركات أو بالسوق بشكل عام.

- إلى أي مدى انعكس عمل شركات التأمين على المواطن؟ وما أعداد المشمولين بالتأمين في كل قطاع من شركات التأمين؟

هذا الأمر متعلق بشكل أساسي بمدى انتشار التأمين الاجتماعي وهو ما يتعلق بالثقافة التأمينية لدى المواطن وأولوياته الاستهلاكية ومستوى الدخل، إضافة إلى عوامل أخرى منها عدم توافر متطلبات التأمين الصغير بما يناسب حاجات المواطن وتدقيق البيانات المالية الخاتمية والمرحلية لضمان انسجامها مع القوانين والمعايير المحاسبية بالشكل الذي يساعد تلك الشركات على تحقيق أهدافها

- كيف تقيم واقع شركات التأمين بعد خمس سنوات من عمر الحرب؟

رغم أن ظروف الحرب أثرت في حجم الأقساط والانتشار الجغرافي لشركات التأمين إلا أنها تأقلمت مع ظروف الأزمة بدليل الاستقرار في أقساط عام ٢٠١٤ والنصف الأول لعام ٢٠١٥، حيث تعرضت شركات التأمين خلال سنوات الحرب للتأثير من الاعتداءات الإرهابية التي ألحقت الضرار بممتلكاتها التي تنوّعت بين التخريب والسرقة والانفجارات، وأدت إلى توقف العمل بعض فروع شركات التأمين في المحافظات المتضررة، إضافة إلى الأضرار في الكادر الإداري التي تنوّعت بين الوفاة والخطف والانقطاع عن العمل بداعي السفر أو الاستقالة.

وعلى الرغم من ذلك فإنها ما زالت قادرة على الاستمرار في السوق وملتزمة بسداد التعويضات وتسويق كل أنواع وثائق التأمين التي كانت معروفة في السوق قبل الأزمة وما زالت تتمتع بملاءمة مالية جيدة وتحقق أرباحاً صافية مستقرة في معظم الشركات.

- ماذا حققت شركات التأمين؟ وكيف انعكس عملها على سوق التأمين؟

لقطاع التأمين دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مساهمته في توفير الضمائن لتمويل المشاريع وتشجيع المكتتبين على الإدخار والاستثمار، إضافة إلى استثمار الشركات لأموال التأمين سواء كانت رؤوس أموال أو احتياطيات فنية في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي، كما ساهم وجود هذه الشركات ومن خلال تنافسها بينها بتحسين جودة الخدمة التأمينية المقدمة إلى المؤمن له ومحاولة تلبية متطلبات المجتمع في هذا المجال.

- كيف يتم ضبط عمل شركات التأمين لتحقيق

تمثيل الشركات في مجلس الاتحاد يتم بموجب انتخابات بعض النظر عن الحجم في السوق

